



## إمتميازات الجماعات المسيحية في المملكة العثمانية!..؟



### بقلم جان رطل

كان لا بد من ملاحظة شخصية جداً، لها علاقة بوتيرة قراءة هذه الوثيقة والفترة الزمنية التي استهلكتها لإتمامها والتي تجاوزت الأربعة أشهر، وربما يعود ذلك لأمرين: الأول هو «حماوتها»، الشبه يومية بالنسبة لما يأتي به الموضوع، من وجهة نظري، والثاني لعدم تخصصي الدقيق والمهني الأكاديمي بما له علاقة بأمور الدراسات المشابهة، وما يستتبع بالتالي من الحذب والانتباه والحرص على منهاج العمل تحقيقاً وتوثيقاً وربما إضافة الكثير من التفاصيل على متن القراءة التي سعيت جاهداً لإنجازها. وقد يكون من المطلوب، لمن سيهتم أكثر وبشكل علمي، أن يعمل مباشرة بالشروع في السعي لوضع شروح للمواثيق والمعاهدات الدولية من جهة ووضع مقدمات لها ما يعني الخلفية التي حصلت خلالها والرجال الذين ساهموا في صناعة أحداثها وطباعهم وضمن أية خارطة لموازن القوى الدولية السياسية والاجتماعية والموجبات المتعددة كافة التي اقتضت إبرامها فأوجبتها.

هذه ثغرة، ربما تقتضي حماسة مؤرخ لسد فجواتها، وتفترض وجوب الدخول في شؤون أكثر دقة من النواحي المهنية الأكاديمية.

لكن هذا لا يعطيني «شخصياً» من إظهار ان الحماس الذي تملكني، كما التردد الواضح الذي أوقف وكبح مسار عملي المحدود أمام وثيقة تعود الى ما يربو على المئة سنة خلت ونشرت في صحيفة، كما كانت تدعى أيامها/ وهي مجلة «الحوادث» الآن (وهي الصادرة في طرابلس ابتداء من 7 كانون أول 1911 كجريدة مرتين في الأسبوع ومؤسسها - صاحبها ومديرها المسؤول «لطف الله خلاط» رئيس تحريرها عبدالله كساب، وابتداء من العدد 173 الشماس حنانيا كساب، من الممكن ان يكون هو نفس الشخص قبل ان يدخل الكهنوت، الى 1918 حيث أصبح سابا زريق رئيساً للتحرير ولمدة 15 سنة متواصلة)1.

إلا ان القضية برمتها، بكونها امتيازات أو وطن قيد الحلم أو مواطنة من توصيف سوريالي طائفي وتخويف للأقليات وما يقابلها من نفخ في «عظامية» الأكتريات وما يروى في هذا المجال من تحويل للمسيحيين كبش فداء أو أي شيء آخر، ممكن، إضافته الى هذه السلسلة، كانت القضايا معي تتداخل لتأخذني في رحلة حول بعض الأمور الموثقة بمعاهدات والتي عرفتني على «تعهدات تاريخية» كانت، بقياس، منظمة للعلاقات بين المسلمين، ولو أضيف «العرب» بخجل وتواضع في مواضع محدودة، وبين الآخرين، كل الآخرين، وصولاً الى اليهود!

وكما كان، وذاكرة المشافهة والانتقاء، هناك دائماً في التاريخ، فرق وشيخ وأقليات مسلمة ترى رأياً آخر عماده البطش والتتكيل والقمع .. و.. ولنا من طرابلس - الميناء سنوات «إمارة التوحيد» الماثلة في الذاكرة الطرية خير دليل الى جانب الخبريات المتناقضة لأفعال ممن اعتنقوا «النظافة في العقيدة» والتي خزنت ممارساتهم ضد كل من خالفهم ولم يوافقهم المعنقد والرأي. فالتهديد والابتزاز من كل الأنواع والأشكال، الى درجة استتباط شخصيات مسيحية مثلت أدوار الكومبارس الرديء وقد استفادت من خلالها التهويل على أصحاب عقارات ومشاريع متنوعة فتشاركوا معهم في إنشاء مرفأ «سمي مرفأ التوحيد»، وهي أمور كثيرة ومتعددة لم يجرؤ على الدخول في توثيقها ولا مساءلتها بعقلانية أحد، على حد علمي، غير «محمد أبي سمرا»، ويعترض على أسلوبه كثيرون لكن الاعتراض لا يكفي، ويجب على كل من يستطيع كتابة تفاصيلها ويقدر على تحليلها القيام بذلك.

ربما ما يدفعني الى مواصلة استدعاء «ملف صحافي» عمره مئة سنة هو الحرص على تحصين صورة «الاسلام» والمسلمين من ممارسات مشابهة فيما سيأتي، وهي مهمة يجب ان يقوم بها آخرون أيضاً، لكنني بما أعرفه وما أعيشه في مدينتي أردت ان أبحث عن «نقطة»

تذهب الى عكس ما يرغب به من يثير عواصف الارهاب المتجلبية بجلباب «النفاق» تحت أية  
راية كانت من رايات أديان التوحيد.

## إمميزات الجماعات المسيحية

### الوثيقة التاريخية:

«امتيازات الجماعات المسيحية في المملكة العثمانية»، للصحافي الكبير ستافروس فوتيراس  
معرفة عن اليونانية، بقلم حضرة الأستاذ العالم غطاس أفندي قندلفت مدير المدرسة الاكليركية  
في البلمند/ نشرت أولاً تبعاً في جريدة «الحوادث» سنة 1912. وطبعت مجموعة على شكل  
كراس بالمطبعة الوطنية في طرابلس شام.

وقد جاءت هذه الوثيقة من 54 صفحة بمعدل 20 سطراً للصفحة بما فيها العناوين الفرعية  
ونهايات المقاطع، سبقها تمهيد جاء فيه معلومة تفصيلية عن الكاتب «فوتيراس» على أنه  
صاحب ورئيس تحرير جريدة «النيو لوغوس»، (بما تعني الكلمة الجديدة)، التي تصدر في  
الآستانة منذ ست وأربعين سنة. أما هدف الكتابة والنشر فهو مواكبة إعلان الدستور وما كتب  
في بعض الجرائد من كونه لا محل فيه للامتيازات المذهبية الممنوحة قديماً للجماعات المسيحية  
في المملكة العثمانية.

وتلا ذلك تنبيه لجميع النواب المسيحيين الى أهمية هذه المسألة، وما يتولد عن إلغاء هذه  
الامتيازات من الاضرار والاضطرابات. وكان الهدف التأكيد على ان الانقلاب السياسي،  
«الدستور»، الجديد لا يستدعي إلغاء الامتيازات وحرية الأديان والمساواة الحقيقية بين الشعوب  
المسلمة وغير المسلمة، ووافقهم على ذلك نواب حزب الائتلاف، وجاء فيما يلي هذا التنازل  
للامتيازات استعادة الكاتب لكل المراحل التاريخية التي خرج منها عقود ومواثيق حول هذه  
القضية.

### أصل هذه الامتيازات

يعتبر الكاتب الصحافي «فوتيراس» ان الامتيازات هي حقوق مدنية نشأت في البلاد التي  
تختلف دياناتها الرسمية عن مذهب الشعوب التي خضعت واستعبدت، وهي والحال هكذا،  
اعتراف المملكة بالحقوق الانسانية للشعوب الخاضعة والمتمذهبة بدين غير الدين الرسمي. بدون  
هذا الاعتراف تنتحر هذه الشعوب أدبياً، وتنتحل على الرغم منها الدين الرسمي.

ويذهب الى ان الكتابة الآن لتحديد علاقة المملكة الاسلامية برعاياها المسيحيين. وهي علاقة مناقضة للنظام الدستوري فإنه إذ تحدد في «القانون الأساسي» ان الصبغة الرسمية والجوهرية هي إسلامية. إلا ان الفرمانات السابقة في زمن الاستبداد تعترف بالحقوق البشرية والمليّة للشعوب المسيحية.

وأيد مسعى صاحب «الدعوة» في ذكائه العظيم جاعلاً ديانته ديانة فتوحات موطداً صبغتها بشرائع نظمت العلاقات مع الممالك المغتصبة، بالفتوحات، واعترف لها بالحقوق البشرية والمالية. وينتقل الى إيراد عهدة الخليفة «عمر» للبطيريك «صوفرونيوس» الأورشليمي عام 637م والتي من ضمنها شروط أحكام الذمة (الحمد على الاسلام.. ونصرنا على الأعداء.. عليهم الأمان)، ومنها حق استيفاء درهم وثلث من الفضة للبطيريك عن كل زائر لبيت المقدس (..) من كنائس الأديار الخ.. فيما يتعلق بعهدة عمر بن الخطاب الى صوفرونيوس بطيريك القدس فهي تشمل أحكاماً تحتفظ لأهل الذمة الأمان والصون وتؤسس للبطيريك مرجعيته أمام كل أنواع الفرق المسيحية وله ان يجبي من السياح والزوار درهماً ونصف عن كل مؤمن. جرياً على هذه المبادئ أعطي «البطيريك» ميثاقاً اعترف به الرؤساء الروحيون للطوائف المسيحية الأخرى وهم يمثلون ملهم وجميع حقوقها في الحرية المذهبية الأدبية والمدنية الممنوحة لها.

وتم توقيع هذه «العهدة» في 20 ربيع الأول سنة 15 للهجرة. ويشير الى أنها محفوظة «مخطوط» بأحرف كوفية في دير الروم في القدس الشريف، راجع كتاب الارشمنديت بنيامين ايوانيديس طبعة 1877 صفحة 140 ومنها نسخة في مكتب باش وكالة قلم الديوان الهمايوني - الأستانة من زمن السلطان سليم سنة 1517، النسخة مشرفة بالطغرة السلطانية. لم ينكر «المحقق» أنه كان بعض الحكام يستبدون أحياناً بحقوق المسيحيين.

يظهر بداية ان «الامتيازات» المذهبية مؤسسة على دعائم طبيعية وشرعية ويورد حقبات من تاريخ الممالك الاسلامية تؤيد ما تضمنته وأساليب تطبيقها.

يصل الى «خالد بن الوليد»، ويصفه بأشهر فاتحي بلاد الشام، وما قام به بحيث أمن المسيحيين ومنحهم نفس الامتيازات وأضاف عليها إقامة معاملاتهم وعلاقاتهم المدنية أمام رؤسائهم الروحيين إضافة لسجلات القيود والمقاولات بين رعيّتهم. ومنها أيضاً:

أ - الخليفة «الوليد» بعد غضبته ورجوعه عن تعهد «خالد» للمسيحيين الدمشقيين فالتجأوا الى خليفته «عمر» سنة 771م. و التمسوا إصلاح الحيف فأسرع وردّ لهم جميع الحقوق بمواثيق

خطية.

ب - غضب ونفور وقع من الخليفة الفاطمي «الحاكم بأمر الله» فقرر دوس حقوق المسيحيين لكنه عاد فأمر بالمحافظة عليها وأعاد بناء كنيسة القيامة التي كانت احترقت وتمت أعمال ذلك زمن ابنه وخليفته «المعتصم بالله».

إمميزات المسيحيين بدءاً من عهد الخليفة «عمر» الى آخر خلفائه اعتبرت من الحقوق المقدسة ومن الأحكام المدنية التي يجب العمل بها في الممالك الاسلامية - (آخر فقرة من الصفحة 8).

ولما قامت الدولة العثمانية أخذت هذه المبادئ وطبقتها ولاسيما عندما جاورت الممالك المسيحية في أوروبا وكان من مصالحها استمالة رعاياها وتأمينهم على الإخلاق الى «الهدوء» بالمحافظة على حقوقهم المالية. وهنا يثبت تمسك «محمد الفاتح» بهذا المبدأ أخذاً العبرة من حوادث 1204 - 1262 عندما تملك الإفرنج على القسطنطينية<sup>2</sup>، ووطد علاقته بالكنيسة أكثر مما كانت على زمن الخلفاء، من العرب، ومنح البطريرك «جناديوس»، حقوقاً وعهوداً، وسلمه بيده عصا ذهبية مرصعة بالحجارة الكريمة ومما قاله له: «كن بطريركاً بسلام وحافظ على صداقاتنا وتمتع بجميع الحقوق التي كانت لأسلافك». وقد اعترف بالبطريرك رئيساً للملّة (ملت باشي) وأعطى براءة أكثر موادها من القوانين البيزنطية.

ولهذا السبب كل الحقوق والألقاب التي كان خلفاء الأسرة «الباليوغوسية» يمنحونها لكثيرين من الأمراء المسيحيين في الغرب والشمال لم يكن لها أدنى أثر في قلوب المسيحيين الخاضعين للسلطان ما داموا آمنين بشخص رئيسهم الديني يحفظ جنسهم وينظم شؤونهم ومعاملاتهم «بنظامات مدنية» منطبقة على مبادئهم ومعتقداتهم الدينية - ص 10 و 11 من الوثيقة.

أما عن البراءات التي تعطى الآن، زمن الوثيقة، فهي خيال ضعيف بعد استبداد كثيرين اثر نمو الانكشارية. حيث عمل على تعديل الكثير من الحقوق. لكن بالرغم من هذا الاستبداد لم تنتزع أسس الامتيازات المذهبية لاعتبارها جزءاً من عهد الله وصاحب الدعوة الاسلامية. وحين شاء السلطان «سليم الأول» الاستيلاء على «المعابد» المسيحية محاولاً إرغام المسيحيين على التحول الى الاسلام ليتلاشوا في مملكته، قام أحد مشاهير علماء الشرع في أيامه وهو «السيد علي جمالي» واستدرك المفاصد التي تتهدد المملكة العثمانية من هذا الأمر ونصح بطريرك القسطنطينية ان يتسلح بـ«العهد» وساعده بذلك «بيري باشا» حيث تم إقناع السلطان ان

الحقوق المدنية استناداً الى الشرع والمواثيق والتعهدات هي لمصلحة المملكة الحقيقية. ص12  
تقرير «عالي باشا»3.

صحيح ان البراءة الأولى فقدت واحترقت غير ان جمعاً من المؤرخين يؤكدون ان هذه البراءة  
خولت البطريرك «جناديوس» الحرية المذهبية ومطلق الاستقلال في الشؤون الروحية وإدارة  
جميع العلاقات مع السلطة في محاكمة شعبه في أمور الجنايات والخصومات العادية.

### صلاحيات جامعة مانعة

كان البطريرك ينظر في جميع الدعاوي المدنية والجزائية في بطريركية القسطنطينية  
واحتفظ بجميع الكنائس ما عدا كنيسة أجيا صوفيا». ومن ضمن الدعاوي والمحاكمات كل أمور  
الزواج والطلاق والسرققات والجنح وكانت المحكمة مؤلفة من «الاكليروس» بدرجاتهم العليا.  
على السلطات العسكرية ان تنفذ قرارات البطريرك والمطارنة حيث لكل واحد سلطة إصدار  
الأحكام بين أبناء رعاياه وحتى بين من يحتكم له من الأرمن والمسلمين بطلب منهم.  
للبطريرك أن يصدر حكماً بالنفي لا يمكن ان يوقف حتى ولو تحول المحكوم الى الاسلام  
واعتقه ديناً. كما له أن ينشئ مدارس وينفق عليها ويشرف على دروسها وكتبها ويمنع الكتب  
المضرة.

كل هذه السلطات كانت موضوع ملاحظات من قبل مسؤولين في مواقع سياسية تركزت حول  
نظام شؤون المسيحيين التي اعترف بها الخط الهمايوني الصادر سنة 1856... وهي معاهدة  
من سلسلة المعاهدات والمواثيق التي وُضعت من بعد الفتح، للقسطنطينية، أولها معاهدة بين  
ملك فرنسا فرنسيس الأول والسلطان سليمان القانوني، وهو معتبر سلطان شديد البأس، الذي  
قبل المعاهدة لأنه يرهاها الدين الاسلامي وحافظ عليها. وينسحب هذا الأمر على السلطات  
الممنوحة للقناصل وهي تشبه سلطات البطريرك على رعاياه، وبالتالي للفصل على رعايا  
دولته.

### معاهدات .معاهدات

من المعاهدات ومن أولها معاهدة مع جمهورية البندقية 1718 وأخرى مع دول غيرها سنة  
1740 تتشابه بنود هذه المعاهدات مع براءات السلطنة المعطاة للبطاركة.

وذلك بشهادة العلامة Jules Gauvet عنوانها «يوستينيانوس ومآثره التشريعية» ص 17 الوثيقة.

بالمقابل إدارة كل هذه الشؤون أناطتها الشريعة الإسلامية برتبة «العلماء» عند المسلمين. مسألة حقوق وامتيازات المسيحيين كانت إحدى شروط معاهدة «قيناارجك» و«أديرنة» وبموجبها كان لروسيا حق المحاماة عن المسيحيين. وعلى أثر حرب القرم.. وتحالف الإنكليز والفرنسيين مع الاتراك بمواجهة روسيا، ومع وجود هاجس تقديم تعهد لا يتم الرجوع عنه وعلى اثر معاهدة «باريس»... قدم السلطان «عبد الحميد» تعهد الحكومة الرسمية للشعوب المسيحية، مضمونه يستند الى:

أولاً: فرمان الى البطريرك «جرمانوس» أيار 1853.

ثانياً: إعلان رسمي - تعهدات دولية حيزران 1853.

ثالثاً: مذكرة «عالي باشا» أيار 1855.

عمل رجال الدولة تبعاً على نشر تطمينات للدول المسيحية الأوروبية التي تتكفل أمامها بالمحافظة على امتيازات المسيحيين والتطمينات هي:

أولاً: الشريعة الإسلامية تحترم الامتيازات.

ثانياً: شرف السلاطين لا يمكنهم بأن ينكثوا بوعودهم.

ثالثاً: اهتمام الحكومة العثمانية بالعبادة برعاياها المسيحيين.

رابعاً: معرفة هذه الحكومة لمصالحها الثمينة.

اعترف بذلك الخط الهمايوني 18 شباط 1858 الذي اعترف بالمساواة.. «حيث يتسنى العمل الى سعادة أهالي السلطنة بأسرها المسلمين وغير المسلمين وتؤيد المساواة التامة بينهم (..)».

وضع هذا الخط الهمايوني بالفرنسية ونشر أول مرة في «المونيتور Moniteur»، الجريدة الرسمية في باريس، وذلك في 9 آذار 1856 وبحث ضمن المؤتمر المنعقد فيها جلسة 25 آذار 1856. واثر التقرير الذي وضعه «البرنس غورتشاكوف» أثناء الثورة الكريستية 1866 وبرهن فيه ان الدولة التركية غير قادرة على الحفاظ على تعهداتها. أجابه فؤاد باشا وزير الخارجية التركية، من خلال تقريرين 13 و 25 أيار 1867، معتبراً ما يقوله تأكيداً للتعهدات وتكراراً وتفسيراً للخط الهمايوني الصادر 1856.

## خلفية «ديموغرافية مذهبية»

و«خريطة الصحف الطرابلسية» أيامها:

لو حاولنا وضع تصور عن الواقع الديموغرافي للمسيحيين في طرابلس كما عن الحريات الصحافية في السنوات القريبة من تاريخ إصدار هذه الوثيقة فبالإمكان الوقوف على بعض العناوين الحقائق وهي:

أولاً: يتحدث الباحث الأديب مارون عيسى الخوري، في مداخلته المقدمة لمؤتمر «طرابلس عيش واحد» الذي أشرف عليه د.عبدالغني عماد بالشراكة مع جمعية العزم والسعادة، عن الحضور المسيحي في أحياء المدينة كافة، وتفاوت نسبه من 9% الى 80% مما يعني الاختلاط الدائم، في كل الأماكن، مع وجود بعض الأحياء المفضلة لهذه المجموعة او تلك. وقد أورد من ناحية الثروات ان أصحابها ومنشئي القصور موزعين بشكل لا يفرق بين واحد وآخر..

والحق ان في مناخ الغنى عاش أثرياء المسلمين والمسيحيين في بحبوحة ونعيم، ولم يكن للدين يد في ذلك» (...). فقد شيدت قصور ودور شتى لم يكن للمسلمين أنفسهم مثيل لها في أنحاء المدينة كقصر كاتسفليس وآل صدقة ودور نوفل وغريب» (..) مع العلم والأکید أنه (...). عاش عامة المسلمين والمسيحيين عيشاً واحداً سادته القلة والعسر والحاجة». أما في دراسته، عن المؤرخ يوسف الحكيم، فيورد د.عبدالله حنا، الاستاذ في جامعة دمشق، الآتي: «يتجاوز عدد النفوس في مدينة طرابلس والميناء معاً العام 1911 خمسين ألفاً، ثلاثة أرباعهم من المسلمين السنين والربع من المسيحيين معظمهم أرثوذكس. ويسود الجميع الاخاء الوطني (..).

ثانياً: بإمكاننا الإشارة الى أنه في حينه وحتى عام 1912، بالتزامن مع صدور هذه الوثيقة «الملحق» كان يصدر في طرابلس، بشكل جريدة او مجلة، وانطلاقاً منها ومنذ أول مطبوعة صحافية جريدة «طرابلس» سنة 1892، وبذلك تمر هذه السنة الذكرى 125 على صدورها، فهي على التوالي بعدها: الرغائب، المباحث، العثماني، جامعة الفنون، كراكوز، شمس الاتحاد، الأجيال، مشهد الأحوال، الوجدان، النهضة، بشراي، السعدان، المحامي، البيان، البرهان، المدلل ووصولاً الى «الحوادث» آخرها صدروا والمنشأة في 1911م.

مما يعنيه هذا الكم من المطبوعات الصحافية، ولو تجاوزنا الحديث عن الوتيرة والاحتجاب وصعوبات الرقابة والمنع وغيره من الأمور التي كانت تجود به السلطات على هذا الجسم تلك الأيام، فهو أنه يؤكد على حالة من الحيوية المجتمعية والفكرية كانت تتمتع بها المدينة دون



أدنى شك. كما أنها تشير الى حجم انغماس، النُخب فيها في الحياة السياسية من ضمن ما تسمح به قوانين السلطنة.

#### هوامش:

- 1 - عن كتاب «عاطف عطية»: «لطف الله خلاط الصحافة بين الدين والسياسة»، ص54.
  - 2 - حيث ان الصليبيين افتتحوها سنة 1204 وأسسوا فيها مملكة لاتينية واضطهدوا الأرثوذكس الى درجة أخرجتهم فأثارتهم وهاجموا على «اللاتين» وطردوهم منها سنة 1261.
  - 3 - يرد في التقرير، سنة 1853، كيف ان التعدادات من الانكشارية على المسيحيين سببت مداخلات الأجانب في معاهدات «قينارجه» و«أديرنة» اعترفت الدولة العثمانية ان لروسيا حق المحاماة عن المسيحيين الأرثوذكس.
  - 4 - للمزيد مراجعة كتاب المجلس الثقافي للبنان الشمالي «صحافة طرابلس والشمال في مئة عام» الصادر عن المجلس وجروس برس - عام 1996.
  - 5 - من كتاب «مساهمة المؤرخين الأرثوذكس في التأريخ» الصادر عن جامعة البلمند - معهد التاريخ والآثار ودراسات الشرق الأدنى سنة 2007 .
- نُشرت في جريدة الإنشاء العدد 7160 بتاريخ 15 تشرين الثاني 2013